دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسيل الاموال وتهريبها
دراسة استطلاعية في عينة من مصارف أربيل

م. دشتي خالد حمد أمين
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين
dkh13003@yahoo.com

المستخلص:

يعد غسيل الاموال من أخطر الممارسات المعاصرة اذ يهدف الى تحصيل الاموال بطرق غير شرعية ويحاول شرعنتها من خلال ادخالها الى المنافذ الاقتصادية الشرعية وعليه يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على دراسة دور تقنيات المحاسبة القضائية في القضاء او التقليل من حالات غسيل الاموال وتهريبها الى خارج القطر حيث يتم القيام بذلك من قبل اشخاص او مجموعات من خلال الاستفادة من التقنيات التكنولوجية لتحويل الاموال بين الدول، ولغرض تحقيق هدف البحث تم اختيار عينة عشوائية من أساتذة الجامعات والمعاهد وفئة من مراقبي الحسابات فضلاً عن عينة من مدراء الشركات والمصارف في مختلف القطاعات في مدينة أربيل، وتم توزيع (٩٥) استمارة وقد بلغت المستعادة والصالحة منها (٨٦) استمارة. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها" هناك شبه اجماع من بين المستجيبين على ان هناك دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها." وفي النهاية قدم البحث بعض التوصيات أهمها "ضرورة قيام المصارف بتطبيق تلك التقنيات لما لها دور في القضاء على تلك الظاهرة والتي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل كبير".

Abstract:

Money laundering is one of the most dangerous contemporary practices. It aims to collect money by illegal means and attempts to legitimize it by introducing it to the legitimate economic outlets. The aim of this study is to shed light on the study of the role of forensic accounting techniques in the judiciary or in reducing cases of money laundering and smuggling. Outside the country where this is done by individuals or groups through the use of technological technology to transfer funds between countries, In order to achieve the objective of the research, a random sample of university professors, institutes and a group of auditors was selected, as well as a sample of managers of companies and banks in different sectors in the city of Erbil, and 95 forms were distributed and reached (86) forms. The research reached a number of conclusions, notably " There is almost unanimous among respondents that there is a role of forensic accounting techniques in reducing the phenomenon of money laundering and smuggling". In the end, the research presented some recommendations, the most important of which is "the need for banks to apply these technologies, because they have a role in eliminating this phenomenon, which affects the economy of the country significantly."

المقدمة

تعد ظاهرة غسيل الاموال من الجرائم الكبرى ويعتبرها البعض أم الجرائم وأخطرها نظرا لما لها من انعكاس مباشر على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاخلاقية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، وبمرور الزمن تعقدت عملياتها واساليبها ومن خلال استغلال عدد من القواعد والاعراف التي تحكم العمل المصرفي والخدمات التي تقدمها المصارف والتي وجدتها عصابات غسيل الاموال منفذا لتمرير عملياتها وادخال اموال هذه العمليات الغير المشروعة في مشاريع وعمليات مشروعة وقانونية. وفي ثمانيات العقد المنصرم ظهرت دعوات في دول المتقدمة إلى الربط بين المحاسبة والقانون نتيجة احتياجات القضاء للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها تشخيص مواطن الغش والاحتيال وذلك بسبب ما شهده العالم من تفشي حالات الغش والاحتيال والتضليل في القوائم المالية وما رافقها من أزمات وانهيارات مالية للعديد من الشركات العالمية الكبرى وتزايد حالات عمليات غسيل الأموال، وعليه فقد ظهرت المحاسبة القضائية والتي تهدف الى توفير وإيصال المعلومات المتعلقة بنتائج عمليات التحري إلى مستخدميها فضلا عن دعم الدعاوى القضائية التي تقام على المعاملات التجارية في المحاكم من خلال تقديم الادلة المالّية المادية امام المحكمة فضلا عن ابداء الرأي كخبير حول موضوع معين .

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان هناك حالات كثيرة من عملية غسل الاموال والتي تنظم من قبل اشخاص او مجموعات معينة مستغلة التعاون مع المصارف لشرعنة تلك المبالغ وادخالها من خلال منافذ معينة الى الانشطة الاقتصادية الشرعية معتمدة في ذلك على التحايل والتلاعب والتي قد يغفل عنها الجانب القانوني ما لم تكن معززة بأدلة مالية ومادية تقدم من قبل مختصين في الجوانب المحاسبية، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث على النحو التالي:

هل ان لتقنيات المحاسبية القضائية دور في الحد من غسيل الاموال؟

ثانياً: أهمية البحث

تنبع اهمية البحث في كونه محاولة للحد من ظاهرة غسيل الاموال والتي تعتبر من الجرائم الكبرى ترتكب بحق اقتصاد البلد والذي تمارسه مجموعة من اشخاص عديمي الضمير وذلك من خلال استغلال الثغرات في الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الى جانب تسليط الضوء على الاستفادة من التقنيات الموجودة في المحاسبة القضائية لتقليل حالات غسيل الاموال والحد من تهريبها الى خارج القطر.

ثالثاً: هدف البحث

يكمن هدف البحث في تحقيق الاتي:

١. التعرف على المحاسبة القضائية وأهميتها.
٢. بيان ماهية غسيل الاموال ومراحلها والاساليب التي من خلالها يتم اجراء هذه العملية.
٣. بيان امكانية الاستفادة من تقنيات الموجودة في المحاسبة القضائية للحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها " لا يمكن لتقنيات المحاسبة القضائية الحد من غسيل الاموال " وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. ليس للمحاسبة القضائية أهمية في مكافحة غسيل الاموال.
٢. ان عملية غسيل الأموال لا تشكل خطراً على اقتصاديات الدولة ولا يمكن اجراءها من خلال الخدمات المصرفية.
٣. ليس لتقنيات المحاسبة القضائية دور في الحد من ظاهرة غسيل الاموال.

خامساً: منهج البحث

لتحقيق نتائج البحث تم اتباع المنهج الوصفي للحصول على المعلومات الكافية عن المحاسبة القضائية وتقنياتها وظاهرة غسيل الاموال والحد منها، من خلال الرجوع الى الأبحاث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب المهتمة بالموضوع في ادبيات المحاسبة والمنشورات على الانترنيت.

وفيما يخص الجانب العملي اعتمد الباحث المنهج التحليلي في اختبار الفرضيات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من المدراء العاملين في الشركات والأكاديميين من حملة الشهادات العليا ومراقبي الحسابات، باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث. وبالنسبة للتحليل استخدم برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

سادساً: خطة البحث

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم تقسيمه إلى عدة مباحث ووفق الاتي:

المبحث الاول: منهجية البحث.
المبحث الثاني: ماهية المحاسبة القضائية.
المبحث الثالث: مدخل نظري لغسيل الاموال ودور المحاسبة القضائية في الحد منه.
المبحث الرابع: الجانب التطبيقي.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة القضائية

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية

ظهر مفهوم المحاسبة القضائية لأول مرة في الولايات المتحدة في أواخر ١٨٧٠ وأوائل ١٨٨٠م بسبب حالات الاحتيال في الأوراق المالية والفضائح التي تنطوي على سوق الأوراق المالية وصناعة الائتمان (Rezaee, et al, 2016: 109).

ونظرا لازدياد حجم الأعمال في العالم أدى الى ازدياد الاهتمام بالمحاسبة القضائية وأصبح أمراً مطلوباً ومهم جدا خصوصا مما رافقه من ظهور أساليب متعددة من الاحتيال والتلاعب والغش (زعارير وآخرون، ٢٠١٦: ٣).

وتعرف المحاسبة القضائية بانها "عبارة عن تطبيقات ذات منهجية قانونية مشتركة مع تحقيقات تحليلية لقضايا ذات مغزى قانوني - محاسبي فيما يتعلق بالغش وامور متعلقة بالدفاتر والسجلات الشركة او التمويل او الديون ويتم مناقشتها والتقصي عنها بشكل قانوني" (ابراهيم وهارون، ٢٠١٦: ٢٢١).

كما عرفت بانها "هي المحاسبة التي تركز على ما وراء الارقام من خلال الجمع بين المعرفة المحاسبية والقانونية بهدف مساعدة القضاء على اقرار الحق وتحقيق العدالة، بمعنى انها تعمل على تطويع المحاسبة لتأييد وحل المشكلات المتعلقة بالنزاعات والدعاوي القضائية في اطار الانظمة والاجراءات الشرعية والقانونية" (الدليمي وطبيشات،٢٠١٧ : ١٩).

ويرى كثير من باحثي المحاسبة ان المحاسبة القضائية هي"دمج مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق للمساعدة في المسائل القانونية" (Modugu and Anyaduba, 2013:281).

حيث تقوم باستخدام المعرفة المحاسبية ومهارات التحقيق بغرض التحقق من المعلومات المفيدة وتسجيلها وتقييمها وتفسيرها والتواصل بشأنها قضايا الأعمال المعقدة حتى تكون قادرة على حل القضايا القانونية (Popoola et al., 2014: 828).

ويرى الباحث ان المحاسبة القضائية هي تلك المحاسبة التي تختص بتقديم الخدمة للقضاء لغرض فض النزاعات القانونية ويتطلب ذلك دمج المعرفة المحاسبية ومهارات التحقيق .

ثانياً: أهمية المحاسبة القضائية

تبرز اهمية المحاسبة القضائية في انها مجال واسع الاستخدام في مجال الاعمال في الدول المتقدمة، حيث يتم استخدام المحاسبين القضائيين في عدة مهام ومن أهمها (ابراهيم وهارون، ٢٠١٦: ٢٢٣-٢٢٤):

١. تقييم الاعمال

حيث يقوم المحاسب القضائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الاطراف، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة لخصومات مع المساهمين او لتصفية الشركة او لوجود مشاكل تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب القضائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الاوضاع، بعد ان يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن جميع البنود وهذه المعلومات لها ابعاد مالية وتعاقدية وقانونية وتشغيلية وتاريخية للأعمال محل التقييم.

٢. الحكم في ممارسة الاهمال المهني

يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هنالك مخالفة للأخلاقيات المهنية وغيرها من المعايير المهنية مثل الفشل في تطبيق معايير التدقيق المقبولة عموماً من قبل المحاسب القانوني عند ادائه لعملية التدقيق، كما ان المحاسب القضائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك.

٣. الفصل في النزاعات

يتم تعيين المحاسب القضائي احيانا للمساعدة في توفير حل وسط يسمح للأفراد او الاعمال بحل النزاع بشكل فورى وبحد أدني من الخلافات.

٤. دعم مقاضاة الغش والمخالفات المالية

حيث يقوم المحاسب القضائي بأداء التحقيقات لصالح هيئات تطبق القانون ويتم اعداد تقرير لمساعدة مكتب الادعاء العام في هذه القضايا ويستخدم المحاسبون تعليمهم ومهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم والتدريب الذي تلقوه والمعلومات التي يمتلكونها لدعم القضايا القانونية وهذه الانشطة تتم من خلال مهنيي المحاسبة القضائية، الى جانب ذلك يمكن ان يوفروا خدمات الاستشارة القانونية والجنائية للقضايا الجنائية في مجال الخصومات القضايا المدنية وعليه فان التعاقد مع المحاسب

القضائي يتضمن التحقيق في دعاوي الضرر والاضرار الاقتصادية وتقييمات الاعمال والاصول والتحقيقات الداخلية المتعلقة بالغش.

ثالثاً: مهام أو أهداف المحاسبة القضائية

للمحاسبة القضائية مجموعة من الاهداف والمهام والتي تتمثل في التقصي عن الحقائق لمعرفة ما إذا كان قد حدث اختلاس، وبأي مبلغ وما إذا كان ينبغي الشروع في إجراءات جنائية ام لا؟ وتعد شهادة خبرة في الشؤون المالية وجمع الأدلة في الإجراءات الجنائية وحساب قيم الأصول في إجراءات الطلاق والتصفية (Modugu and Anyaduba, 2013:282). ان مهام واهداف المحاسبة القضائية هي وفق الاتي:

١. تحديد ما إذا كان الفرد أو الشركة قد انخرطت في أي أنشطة مالية غير مشروعة وقد تكون واحدة من أكثر الطرق فعالية وكفاءة لتقليل والتحقق من الاحتيال والغش (Enofe, et al, 2013: 61)، اذ ينشأ الاحتيال عن الأنشطة المالية غير المشروعة في القطاعين العام والخاص للاقتصاد التي يرتكبها المديرون التنفيذيون والموظفين، وهذه الأنشطة غير المشروعة تنطوي إلى حد كبير على اختلاس أو سوء استخدام النقدية، وزيادة المصاريف، وتقليل الإيرادات، وتعاملات الصرف الأجنبي غير السليم داخل وخارج والبنوك، ونقل رأس المال غير المشروع والتلاعب بالعملة.(Adebisi and Gbegi, 2015: 67)

٢. شهادة خبرة في الشؤون المالية: المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية او في مجال اعداد وتحليل الضرائب او تقييم الاداء المالي ويسهم في صياغة اسئلة الاستجواب في هذا المجال او المساعدة في ترجمة الوثائق.

ومن الجدير بالذكر ان عمل المحاسب القضائي في غاية الاهمية لأنه يجب ان يضع في اعتباره ان القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة.

٣. التسويات المالية وتقويم أعمال الشراكة عند الطلاق، المحاسب القضائي كثيرا ما يدعى إلى حل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، والشراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الاعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات، أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال بما يتفق مع هدف الخدمة (الجليلي،٢٠١٢: ١٤).

٤. الخدمات القضائية: دور المحاسب القضائي في المحكمة هو التحقيق في قضايا قانونية تتعلق بمجالين رئيسين هما اولا مساعدة المحكمة في التحقيق حيث يمكن للمحاسب القضائي أن يكون الشاهد الخبير، وثانيا دعم المقاضاة بمعنى العرض الواقعي للأمور الاقتصادية المتعلقة بالمرافعة أو المقاضاة القائمة أو المنتظرة حيث يتم تحديد حجم الاضرار التي تتحملها الاطراف المعنية بالنزاع القانوني (الكبيسي، ٢٠١٦: ٤).

رابعاً: تقنيات المحاسبة القضائية

للمحاسبة القضائية مجموعة من التقنيات التي تستعين بها في عملية جمع المعلومات ومن ثم توصيل النتائج حول ذلك الى الجهة المعنية بهدف الحد من الاثار المترتبة على غسيل الاموال والحد من تهريبها .وهنا لابد من الاشارة الى ان هذه التقنيات كثيرة ومتنوعة، ويمكن للمحاسب القضائي انتخاب واحدة أو أكثر منها للقيام بمهامه وذلك انطلاقاً من ان كل حالة من الحالات المتبناة

تتطلب تقنية تنسجم مع طبيعتها. والآتي عرض لبعض تقنيات المحاسبة القضائية (صالح، ٢٠١٦: ٥٩٦):

أ. **تحليل مصادر واستخدامات الاموال**: تهتم هذه التقنية بالحصول على معلومات عن الصفقات ذات المبالغ الكبيرة والعلاقة بين أطراف الصفقة الواحدة مثل علاقة المساهمين بمجلس الادارة ومتداولي الاسهم والسندات أو اي أطراف اخرى ذات علاقة او تأثير على الصفقة. وتتضمن هذه التقنية ايضاً الحصول على الوثائق الثبوتية للموجودات الثابتة والتحقق من صحة ارصدتها وأرصدة حسابات اخرى كالمدينين والنقد والمخزون، وهنا يمكن اعتماد عنصر المفاجأة أو القيام بصفقة مالية حول الموجود محل الشك. وتشمل هذه التقنية التحقق من صحة مستندات القبض والصرف والاطلاع على ملاحظات وتقرير مراقب الحسابات والتأكد من تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه الملاحظات من قبل الشركة محل التحقيق، وكذلك اجراء مقابلات مع المدراء التنفيذيين للشركة واجراء تحليلات للقوائم المالية لتحديد الاختلافات والتباينات في بنودها واسباب هذه الاختلافات.

ب. **قانون بنفورد**: يعد أحد تقنيات المحاسبة القضائية، ومن القوانين المهمة في علوم الرياضيات والاحصاء التي تم توظيفها في عمليات التدقيق في العصر الحديث. وعند استخدام هذا القانون يصبح بالإمكان فحص جودة ومصداقية الارقام أو البيانات المحاسبية وتحديد الحالات الشاذة منها ليتسنى اجراء المزيد من عمليات الفحص والتحري عليها، تلك التحريات التي تنصب على البيانات التي تظهر اختلافاً مع توزيع بنفورد.

ج. **التنقيب في البيانات**: يمكن تعريف التنقيب عن البيانات بانه عملية استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الانماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقاَ. وتعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات بحثا عن اي انماط او معلومات جديدة خفية او غير متوقعة ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برنامج الكومبيوتر المصممة لذلك الغرض.

وتقنيات التنقيب تتضمن ثلاثة انشطة رئيسة هي (الجوري والخالدي، ٢٠١٣: ٤٦٨):

١. **الاستكشاف:** ويتضمن الكشف عن الانماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط او الاتجاهات او التباينات بدون وجود اي افتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم اكتشافه اي دون علم مسبق بالغسيل. اذ يمثل الارتباط وجود علاقة بين المتغيرات مثل حدوث متغيرين معا او ان حدوث أحدهما يؤدي الى حدوث الآخر.

٢. **نماذج التنبؤ:** تستخدم هذه النماذج الانماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة.

٣. **تحليل التباين:** يتم استخراج الاختلاف او التباين من خلال تحديد القاعدة او المعيار اولا ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار او القاعدة والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج الى المزيد من التقصي حولها.

د. **المراقبة المستمرة**: تعد المراقبة المستمرة احدى تقنيات المحاسبة القضائية التي تستخدم للحصول على الادلة المتعلقة بعمليات غسيل الاموال. وتتركز عمليات المراقبة المستمرة في أقسام التدقيق والفروع والزبائن واصحاب الوكالات ، وتشمل العائدات ومصادرها وأوجه انفاقها واثباتها بالسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية وتعليمات الافصاح المعمول بها في كل بلد وكل قطاع، ومن الامثلة على عمليات التلاعب التي تشملها المراقبة المستمرة اثبات قرض على أنه سيولة نقدية أو بضاعة خاصة لجهة اخرى غير الشركة على أنها ملك للشركة وفق مستندات مزورة ، او ادراج

صفقات تجارية وهمية بمبالغ كبيرة بموجب عقود وهمية في نهاية السنة المالية خاصة، أو عدم ادراج عملية بيع بخسارة او ربح تمت في نهاية السنة وعند استخدام المراقبة المستمرة يتم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق ، سواء كانت ورقية أم صوتية أم فديو قبل بدء المراقبة وبعدها ولفترة معينة لتحديد حجم العمليات محل المراقبة وتأثيراتها المتعددة . ويمكن من خلال عملية المراقبة المستمرة اكتشاف العمليات غير القانونية أو غير الشرعية أو الأخطاء والتلاعب فيما يتعلق بالعائدات وحجمها أو المصروفات أو مجالات الصرف للشركة، عندئذ يتم ابلاغ الجهة المكلفة للمحاسب القضائي لغرض اتخاذ اجراءات بشأنها (صالح، ٢٠١٦: ٥٩).

هـ. **تحليل النسب:** تعد هذه التقنية من التقنيات المفيدة في الكشف عن غسيل الاموال من خلال احتساب نسب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسة، فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة فإن نسب تحليل البيانات تبلغ عن الاموال التي تم غسلها. وهنالك ثلاثة نسب تستعمل في هذا المجال وهي وفق الاتي (شعبان، ٢٠١٥: ٣٥).

١. نسبة اعلى قيمة الى أدني قيمة.
٢. نسبة اعلى قيمة الى ثاني اعلى قيمة.
٣. نسبة العام الحالي الى العام السابق.

فمثلا من خلال استعمال تحليل النسب يقوم المحاسب القضائي بدراسة العلاقات بين تكاليف محددة وبعض مقاييس الانتاج، مثل الوحدات المباعة، ايراد المبيعات او ساعات العمل المباشرة، على سبيل المثال للوصول الى التكاليف غير المباشرة لكل ساعة عمل مباشر يمكن تقسيم تكاليف غير المباشرة على اجمالي ساعات العمل المباشر.

المبحث الثالث: مدخل نظري لغسيل الاموال

أولاً: مفهوم غسيل الاموال

ظهر مصطلح غسيل الاموال في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وتحديدا في الولايات المتحدة، حيث يُعزى مصدره الى عصابات المافيا التي كانت تتوفر لديها اموال نقدية طائلة ناجمة عن الانشطة غير المشروعة ، وقد احتاجت هذه العصابات ان تضفي المشروعية على مصادر اموالها ، فضلا عن حل مشكلة توفر النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على حفظها داخل المصارف من خلال شراء الاصول وانشاء المشاريع ومن هذه المشاريع مراكز غسيل وكوي الملابس التي بدأت في الانتشار في تلك الفترة ، ثم عاد مصطلح غسيل الاموال للظهور مجددا على صفحات الجرائد ابان فضيحة (ووتر غيت) عام ١٩٧٣ في امريكا ، لكن ظهوره القانوني تحقق في اول دعوى امام القضاء الامريكي عام ١٩٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت جرى شيوع الاصطلاح واعطاء صورة شرعية لاموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق ادخالها ضمن دائرة الاموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متعددة واشكال عديدة (المشهداني والياور، ٢٠١٢: ٤) .

وتعرف ظاهرة غسيل الاموال بانها" عملية اخفاء او تمويه المصادر غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة لتجارة المخدرات وتدريب الاشخاص والأسلحة والتهرب الضريبي وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء واختلاس المال العام

ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال في نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً الى تداولها بصورة طبيعية في غير زمان ومكان" (الدوغجي، ٢٠١٢: ١٠٩).

كما تعرف بانها نقل الملكية مع المعرفة بانها من مصدر اجرامي بقصد اخفاء مصدرها غير المشروع او مساعدة اي شخص متورط في ارتكاب الجريمة لتفادي عواقب تصرفاته، اي اخفاء او تمويه الطبيعة الحقيقية لأموال او ممتلكات ومصدرها ومكانها والتصرف فيها مع معرفة انها مستمدة من نشاط اجرامي، او حيازة او اكتساب او استعمال ممتلكات او اموال مع المعرفة عند تسلمها انها مستمدة من نشاط اجرامي (العاني، ٢٠١٤: ١٨٧).

وتشير معظم الدراسات والتقارير العالمية الى ان عملية غسيل الاموال تتم عبر سلسلة من العمليات المصرفية حصرا والمتمثلة بالإيداع والتغطية لذا تعد المصارف الحاضنة التي تتم فيها عملية غسيل الاموال. وتحصل هذه الظاهرة في المصارف العالمية المتقدمة التي تمتلك الامكانيات الفنية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والادارية والتي تحصل خلال فترة زمنية قصيرة مما يشير الى وجود حالة فساد اداري ومالي وسياسي في هذه المصارف (خلف، ٢٠١٢: ٤٢).

ثانياً: مراحل غسل الاموال

غسيل الاموال هو الممارسة الاجرامية في التعامل مع مكاسب او نقود قذرة تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة من خلال سلسلة من المعاملات، بحيث يتم تنظيف هذه الاموال لتبدو وكأنها اموال جاءت من نشاطات قانونية .وبصورة عامة لا تشتمل عملية غسل الاموال على العملة في كل مرحلة من مراحلها علماً أن عملية غسل الاموال قد لا تمر في كل مراحلها وحسب التسلسل الطبيعي لها، فقد تنتقل من المرحلة الاولى الى المرحلة الثالثة مباشرة بدون المرور بالمرحلة الثانية وسوف نتناول المراحل على النحو الاتي (السويفي، ٢٠١٥: ١٦٩):

١. مرحلة الادخال او الايداع

تهدف هذه المرحلة الى التخلص الفعلي من الاموال النقدية المتحصلة من النشاط الاجرامي، وخلال هذه المرحلة يتم ادخال العوائد غير المشروعة الى النظام المالي وغالبا ما يكون ذلك عبر ايداعها في المصارف او ابدالها من خلال الكازينوهات والمتاجر ومكاتب الصيرفة وغيرها من الانشطة. وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل واكثرها خطورة على غاسل الاموال لأنه في اغلب الاحيان تنتبه سلطات تنفيذ القانون الى عمليات غسل الاموال خلال هذه المرحلة.

٢. التغطية

هي المرحلة التالية للمرحلة السابقة، فإذا نجح التاجر في أن يضع أمواله في إطار النظام المالي الدائر ينتقل بعد ذلك إلى الخطوة الثانية وهي المعروفة بالتغطية وهي مرحلة يتم فيها فصل الدخل عن أصله بخلق طبقات معقدة من صفقات مالية تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال أو إبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع الحركة الحسابية له. ومن أمثل التغطية استخدام أوراق مالية من خلال مؤسسات مالية فيكون من السهل تحويلها، مثل الشيكات السياحية وخطاب ضمان وأوامر الدفع وشيكات الصرف والاسهم والسندات وهذه الوسائل تسمح للدخل أن يتحول مرة أخرى أو يودع في مؤسسة وطنية أخرى دون أن يكشف، وإن رأس المال الذي تم الحصول عليه في المرحلة الأولى يمكن ان يعاد بيعه أو يصدر والمقابل يأخذ صورة دفع نقدي مما يجعل الشخص المشترى أقل وضوحاً ورأس المال أكثر مرونة في الحركة (العزي، ٢٠١٤: ٥٥).

٣. الدمج

تعد هذه المرحلة الأخيرة في عمليات غسيل الأموال وتمتاز بعلنية نشاطها، وذلك من خلال دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها مع الاقتصاد الكلي بحيث يصعب معها التمييز بين الثروة المشروعة عن غيرها من الثروات ذات المصادر غير المشروعة وإضفاء الطابع القانوني على أعمال الجاسوسية والمخبرين السريين والأعمال الاستخباراتية وحظوظ المصادقة والتي لا يمكن الركون عليها كأساس لمكافحة عمليات غسيل الأموال، إذ يتم خلال هذه المرحلة استرجاع الأموال وإعادة ضخها إلى الاقتصاد المحلي والعالمي كأموال مشروعة وذلك عبر شراء العقارات والأوعية الاستثمارية المختلفة كالفنادق والمرافق السياحية الفاخرة والمعادن الثمينة وبوالص التأمين المختلفة ذات القيمة المرتفعة وتأسيس مشاريع وشركات استثمارية وبهذا تكون قد تكون قد اختفت بالفعل، ولا يمكن معرفة الأصل الحقيقي لهذه الأموال وبالتالي أصبح بإمكان المجرمين وشبكات الجريمة المنظمة الاستفادة منها وإعادة تدويرها لصالحهم وبما يخدم استمرار أعمالهم الإجرامية (صالح وكاظم، ٢٠١٧: ١٢٨) .

ثالثاً: أساليب غسيل الأموال

يقصد بأساليب غسيل الأموال الطرق والتقنيات التي يستخدمها مرتكبو الجريمة في تحويل ايرادات ومتحصلات الجرائم إلى أصول وممتلكات تبدو في صورة على انها مشروعة, وتتفاوت هذه الأساليب بين البساطة والتعقيد , بحسب المرحلة التي تكون فيها عملية الغسيل وطبيعة الجريمة وظروفها, وارتباطها بمختلف النشاطات الاقتصادية الاخرى. وبذلك تتعدد طرق وأساليب الذين يقومون بالغسيل بين الأساليب التقليدية والتي أصبحت محط أنظار المراقبين, وبين الأساليب المتطورة التي تتماشى مع التطور الاقتصادي والتقني وتلك الاساليب هي وفق الاتي (ماجدة، ٢٠١٣: ٢٢):

١. الأساليب التقليدية لتبييض الأموال

يقصد بالأساليب التقليدية , تلك الأساليب الشائعة والمألوفة التي لا تتطلب تدخل آليات أو تقنيات متطورة للوصول الى الهدف المنشود , بل تعتمد أساسا على الانسان , وهذه الاساليب متعددة ومختلفة اهمها الاتي (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٨٤) :

أ. تواطئ غاسلوا الأموال مع موظفي وادارات المصارف فضلاً عن تهريب وتبادل العملات.

ب. استخدام الشركات الوهمية، أي استخدام شركات بصورة قانونية ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشاريع ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخلية وخارجية وتكون منتشرة في الدول التي تفتقر إلى الرقابة أو تمتاز بسرية العمليات المصرفية.

جـ. عمليات السوق الموازية وتكون باستبدال الدولارات القذرة بعملات أجنبية واستخدامها بعمليات البيع والشراء.

د. شركات التأمين إذا يقبل سماسرة النقد السيولة النقدية من تجار المخدرات لشراء بوالص تأمين على الحياة بمبالغ كبيرة من شركات التأمين ثم يقومون بإعادتها واستيراد قيمتها بموجب شركات.

٢. الاساليب التكنولوجية المتقدمة

تنطوي الخدمات المصرفية الالكترونية على مزايا عديدة كالسرعة في التنفيذ والندرة في استعمال النقود وكثافة العمليات المصرفية والتطور المطرد لدوائر المال المحلية والخارجية ذات الإمكانيات الواسعة في توظيف الرساميل واخفاء اسماء اصحابها واسماء عملائهم مما يتبع نشؤ

صعوبات جمة سواء لجهة تتبع الاثار الجرمية لعمليات الدفع المصرفية او للجهة السرية المحيطة بعمليات غسيل الأموال وعادة تشمل عمليات غسيل الاموال على الأتي: (الدوغجي،٢٠١٢: ١١٢)

أ. استخدام الصيرفة إذ بموجبها تتم التحويلات النقدية عبر شبكة الانترنت بموجب المواقع المعتمدة للمصارف، مما يفسح المجال لارتكاب جريمة غسيل الاموال احتيالا على آليات الجهاز المصرفي والذي أحياناً يتعذر ردعها ومنعها نظراً للاتساع في استخدام الأنترنت ومنها انشاء مواقع تسويقية وهمية تستغل لهذا الغرض.

ب. ان الانفتاح المتزايد في اسواق المال العالمية على بعضها البعض والغاء او تخفيف عدد الحواجز القائمة امام حرية انتقال الرساميل بين أقنيتها يؤدي الى تسهيل عمليات الغسيل بواسطة تحويل الأموال من الداخل الى الخارج لتوظيفها في اسواق المال العالمية، ثم تجري استعادتها الى الداخل بطريقة مشروعة في ظل العولمة التي أنعشت حركة البورصات وشجعت على حرية اخراج الأموال من البلاد او ادخالها اليه.

ج. قيام بعض عملاء المصرف بسداد مدفوعات منظمة وكبيرة الكترونياً والتي قد لا يمكن تحديدها بوضوح، او تلقيهم بانتظام مدفوعات كبيرة مصدرها بلدان تشارك او تتساهل في انتاج المخدرات او منظمات ارهابية.

د. استخدام مؤسسات مالية غير مصرفية مثل مكاتب الصيرفة لعمليات مشبوهة في عمليات تحويل واستلام الأموال .حيث قدرت عدد شركات تمويل الأموال البنكية في الولايات المتحدة الامريكية بما يقارب ٢٠٠ ألف شركة تتخصص في عملية تحويل النقود واصدار الشيكات السياحية والأوامر النقدية.

رابعاً: دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من غسيل الاموال

دخل المحاسبين القضائيين في عملية مكافحة غسيل الاموال في سنة ١٩٩٠ استجابة لطلبات حكوماتهم ، وذلك للدور البارز في البحث وتحديد مؤشرات عن نشاطات غسيل الاموال، باستخدام مهارات التدقيق والتقصي الفعلي للحقائق وجمع الادلة الكافية عن المتورطين في هذه العملية ، ولهذا نجد العديد من الحكومات قد اهتمت بهذه المهنة (المحاسبة القضائية) تحسبا للدور الذي تلعبه في الحد من هذه العملية وغيرها من الجرائم المالية سواء في القطاع الخاص او القطاع العام ، فعلى سبيل المثال ان مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ، ووزارة العدل ، ووزارة الامن الداخلي تستخدم على نحو متزايد المحاسبين القضائيين للتحقيق في الجرائم المالية وخصوصا جرائم ذو الياقات البيضاء(الفساد المالي والاداري) الذي هو صورة من صور غسيل الاموال، خصوصا عندما يكون هناك حالات من جمعيات او مؤسسات زائفة تعمل كواجهة لعمليات غير مشروعة داخل الدولة.

ولما كانت ظاهرة غسيل الاموال هي عملية اخفاء او تمويه المصادر غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة لتجارة المخدرات وتدريب الاشخاص والأسلحة والتهرب الضريبي وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء واختلاس المال العام ومن ثم العمل على ادخال هذه الأموال في نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً الى تداولها بصورة طبيعية في غير زمان ومكان، عليه تعد عملية تحليل مصادر واستخدامات الاموال هذه التقنية التي تستخدمها المحاسبة القضائية للحصول على معلومات عن الصفقات ذات المبالغ الكبيرة والعلاقة بين أطراف الصفقة الواحدة او اي تأثير على الصفقة. من خلال الحصول على الوثائق

الثبوتية للموجودات الثابتة والتحقق من صحة ارصدتها وأرصدة حسابات اخرى كالمدينين والنقد والمخزون مما يشكل رادعا قويا ضد عملية غسيل الاموال ،حيث تعمل هذه التقنية المحاسبية على التحقق من صحة مستندات القبض والصرف والاطلاع على ملاحظات وتقرير مراقب الحسابات والتأكد من تنفيذها أو عدمه ، وكذلك اجراء المقابلات مع المدراء التنفيذيين للشركة واجراء تحليلات للقوائم المالية لتحديد الاختلافات والتباينات في بنودها واسباب هذه الاختلافات وتحديد الحالات الشاذة منها ليتسنى اجراء المزيد من عمليات الفحص والتحري عليها ، تلك التحريات التي تنصب على البيانات التي تظهر اختلافاً.

كما تمارس المحاسبة القضائية عملية استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الانماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقاً بحثا عن اي انماط او معلومات جديدة خفية او غير متوقعة، واجراء عملية الاستكشاف التي تتضمن الكشف عن الانماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط او الاتجاهات او التباينات بدون وجود اي افتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم اكتشافه اي دون علم مسبق بالغسيل. اذ يمثل الارتباط وجود علاقة بين المتغيرات مثل حدوث متغيرين معا او ان حدوث أحدهما يؤدي الى حدوث الآخر. فضلا عن استخدام نماذج التنبؤ وتحليل التباين واعتماد عملية المراقبة المستمرة للحصول على الادلة المتعلقة بعمليات غسيل الأموال. حيث يجري التركيز على أقسام التدقيق والفروع والزبائن واصحاب الوكالات ، وكذلك العائدات ومصادرها وأوجه انفاقها واثباتها بالسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية وتعليمات الافصاح المعمول بها في كل بلد وكل قطاع، كل ذلك لمنع القيام بعمليات التلاعب كإثبات قرض على أنه سيولة نقدية أو بضاعة خاصة لجهة اخرى على أنها ملك للشركة وفق مستندات مزورة ، او ادراج صفقات تجارية وهمية بمبالغ كبيرة بموجب عقود وهمية خاصة في نهاية السنة المالية، أو عدم ادراج عملية بيع بخسارة او ربح تمت في نهاية السنة، كما يمكن من خلال عملية المراقبة المستمرة اكتشاف العمليات غير القانونية أو غير الشرعية أو الأخطاء والتلاعب فيما يتعلق بالعائدات وحجمها أو المصروفات أو مجالات الصرف للشركة، عندئذ يتم ابلاغ الجهة المكلفة للمحاسب القضائي لغرض اتخاذ اجراءات بشأنها. كل تلك الانشطة والاجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية هي بهدف الحد من غسيل الاموال ومحاربته اينما وجد. وبالتالي فالمحاسبة القضائية تعد اداة ردع قوية جدا لعملية غسيل الاموال وتبييضها.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية من أساتذة الجامعات والمعاهد وفئة من مراقبي الحسابات فضلاً عن عينة من مدراء الشركات والمصارف ضمن القطاع والتي تبلغ عددهم (١٧) مصرف وشركة عاملة في مدينة أربيل، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (٩٥) إستمارة بعد تحكيمها من قبل مجموعة من السادة المحكمين كما مبين في الملحق (١) وقد بلغت المستعادة والصالحة منها (٨٦) استمارة وبنسبة ٩٠%.

وللتحقق من صدق الأداة (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات وعلى أساس الملاحظات المقدمة من المحكمين تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل صياغة البعض الآخر.

وبهدف التحقق من ثبات الأداة، تم استخراج معامل الثبات باستخدام طريقة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للاستبانة ككل ولكل متغير بجميع ابعاده وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (٨٤%) تقريبا، مما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع للمقياس، ويبين الجدول (١) قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة.

جدول (١)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

محاور الدراسة	قيمة الفا كرونباخ
محور الاول	٠,٨٤
محور الثاني	٠,٧٣
محور الثالث	٠,٩٤
المعدل	٠,٨٤

أولاً: التحليل الوصفي لأفراد المبحوثين

١. **الوظيفة الحالية:** ان التوزيع النسبي لمتغير التأهيل الوظيفي اظهرت النتائج ان نسبة التقارب بين الفئات التي تم توزيع الاستمارة عليهم قريبة الى حد ما وكما هو مبين في جدول التالي:

الجدول (٢)

توزيع عينة البحث بحسب التأهيل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
مدير في الشركة او المصرف	٢٨	%٣٣
مراقب الحسابات	٢٦	%٣٠
أكاديمي	٣٢	%٣٧
المجموع	٨٦	%١٠٠

من خلال الجدول يتضح ان هناك تقارب في النسب عينة البحث ما بين مدير ومراقب الحسابات والأكاديمي حيث بالنسبة لمدير في الشركة او المصرف بلغ (٣٣%) وبلغ لمراقب الحسابات (٣٠%) بينما بلغ للأكاديمي (٣٧%).

٢.**التأهيل الأكاديمي:** فيما يخص التأهيل العلمي تم توزيع الاستمارة على حامل شهادة بكالوريوس وما فوق والسبب يرجع الى انهم لديهم خبرة والمام حول مسائل غسيل الاموال وتهريبها وتم عرض نتائج في الجدول التالي:

الجدول (٣)

توزيع عينة البحث حسب التأهيل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٠	%٢٣
دبلوم عالي	١٥	%١٧
دبلوم مراقب الحسابات	١٨	%٢١
ماجستير	١٧	%٢٠
دكتوراه	١٦	%١٩
المجموع	٨٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق انه تم توزيع استمارة الاستبانة على جميع حاملي شهادات بكالوريوس وما فوق والنسب متقاربة الى حد ما.

٣. **سنوات الخبرة:** يظهر التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة ان الاشخاص التي تم توزيع الاستمارة عليهم لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات وهذا ما يزيد من إمكانية الاعتماد على الاجابات وتم عرض النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٤)

توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
٥-١٠ سنة	١٦	%١٩
١١-١٥ سنة	٢٠	%٢٣
١٦-٢٠ سنة	١٧	%٢٠
من ٢١ فأكثر	٣٣	%٣٨
المجموع	٨٦	%١٠٠

من خلال الجدول اعلاه يتضح انه لم يتم توزيع استمارة الاستبانة على الاشخاص الذين لديهم خدمة وظيفية اقل من خمس سنوات والسبب يرجع الى قلة خبرتهم العلمية والعملية حول موضوع البحث وكما بينا ان الاشخاص الذين لديهم خبرة أكثر من احدى وعشرون سنة هم الاغلبية وبالتالي يمكن الاعتماد الاجابات التي تم الحصول عليها.

ثانياً: عرض النتائج واختبار الفرضيات:

استخدم الباحث مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة والذى يتدرج القياس فيها ما بين أتفق بشدة/ أتفق/ محايد/ لا أتفق/ لا أتفق بشدة، وذلك باستخدام الأوزان المقابلة وهى ١/٢/٣/٤/٥ على التوالي، وذلك لتحويل الاجابات الوصفية الى بيانات كمية يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب لاختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث، وقد تضمنت إستمارة الاستبيان (٢٢) استفسار أو تساؤل يتعلق بفروض البحث وتعبر عن متغيرات البحث المختلفة ، والذى يرمز لها بالرموز X1,X2 , X3, X4…..,X22 وتعبر المتغيرات من X7 حتى X1 عن الفرض الاول، فيما تعبر المتغيرات من X8 الى X14. عن الفرض الثاني، في حين تعبر X15 حتى X22 عن الفرض الثالث من فروض البحث. وتمت صياغة فرضية رئيسية لدراسة في صورتها الصفرية، لا يمكن لتقنيات المحاسبة القضائية الحد من جريمة غسل الاموال وتهريبها الى الخارج، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: ليس للمحاسبة القضائية أهمية في مكافحة غسيل الاموال.

الجدول (٥)

تحليل فقرات الاستبانة حول اهمية المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الاموال

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X1	٢٠	٢٣	٣٣	٣٨	١٦	١٩	--	--	١٧	٢٠	٣,٤٥	٠,٦٩
X2	١٧	٢٠	٣٦	٤٢	--	--	٣٣	٣٨	--	--	٣,٤٣	٠,٧٩
X3	٣٣	٣٨	٢٠	٢٣	--	--	١٧	٢٠	١٦	١٩	٣,٦٦	٠,٧٣
X4	١٨	٢١	٥١	٥٩	١٧	٢٠	--	--	--	--	٣,٩٩	٠,٦٢
X5	١٧	٢٠	٣٢	٣٧	٣٧	٤٣	--	--	--	--	٣,٧٧	٠,٧٦
X6	٣٣	٣٨	٤٣	٥٠	--	--	١٠	١٢	--	--	٤,٣٨	٠,٤٩
X7	٣٧	٤٣	٣٣	٣٨	١٦	١٩	--	--	--	--	٤,٢٣	٠,٧٥
Av.	%٧٠,٢٦				%١٤,٢٩		%١٥,٤٥				٣,٨٤	٠,٦٩

يظهر في الجدول (٥) النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة ، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت(٧٠,٢٦%) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان للمحاسبة القضائية اهمية في مكافحة غسيل الاموال ونسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (١٤,٢٩ %) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (١٥,٤٥%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣) وان الانحراف المعياري تمتلك أقل قيمة مقارنة مع باقي القيم .

اختبار الفرضية:

الجدول (٦)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.1	٨٦	٣,٨٤	٠,٦٩	٢٧,٤٣	٠,٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان للمحاسبة القضائية أهمية.

الفرضية الفرعية الثانية: ان عملية غسيل الأموال لا يشكل خطراً على اقتصاديات الدولة ولا يمكن اجراءها من خلال الخدمات المصرفية.

الجدول (٧)

تحليل فقرات الاستبانة حول مخاطر عملية غسيل الاموال على اقتصاديات الدولة

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X8	٣٧	٤٣	١٧	٢٠	١٥	١٧	--	--	١٧	٢٠	٣,٦٤	٠,٧١
X9	١٩	٢٢	٥٠	٥٨	--	--	١٧	٢٠	--	--	٣,٧٩	٠,٩٧
X10	١٦	١٩	٢٠	٢٣	٣٣	٣٨	--	--	١٧	٢٠	٣,٢١	٠,٦٢
X11	٢٠	٢٣	٣٣	٣٨	١٧	٢٠	--	--	١٦	١٩	٣,٤٨	٠,٦٦
X12	١٨	٢١	٥٢	٦٠	--	--	--	--	١٦	١٩	٣,٦٤	٠,٧٣
X13	٣٣	٣٨	٣٦	٤٢	١٧	٢٠	--	--	--	--	٤,١٩	٠,٧٤
X14	٥٠	٥٨	١٦	١٩	٢٠	٢٣	--	--	--	--	٤,٣٥	٠,٨٤
Av.	%٦٩,٢٧				%١٦,٩٤		%١٣,٧٩				٣,٧٦	٠,٧٥

يشير الجدول أعلاه إن نسبة (٦٩,٢٧%) من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتفق) ونسبة محادين كانت (١٦,٩٤%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (١٣,٧٩%) وهذا يدل على إن عملية غسيل الاموال يشكل خطراً على اقتصاديات الدولة والتي تتم من خلال المصارف والذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس والتي هي (٣).

اختبار الفرضية

الجدول (٨)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.2	٨٦	٣,٧٦	٠,٧٥	٢٥,٠٨	٠,٠٥

يشير الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان عملية غسيل الأموال يشكل خطراً على اقتصاديات الدولة ويمكن اجراءها من خلال الخدمات المصرفية.

الفرضية الفرعية الثالثة: ليس لتقنيات المحاسبة القضائية دور في الحد من ظاهرة غسيل الاموال.

الجدول (٩)

تحليل فقرات الاستبانة حول دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X١٥	٣٣	٣٨	٢٦	٣٠	--	--	١٧	٢٠	١٠	١٢	٣,٨٤	٠,٤٩
X١٦	٣٣	٣٨	٢٠	٢٣	١١	١٣	٢٢	٢٦	--	--	٣,٨٠	٠,٥٦
X١٧	١٥	١٧	٣٨	٤٤	١٧	٢٠	١٦	١٩	--	--	٣,٦٢	٠,٩٩
X١٨	١٩	٢٢	٥٥	٦٤	--	--	١٢	١٤	--	--	٣,٤٤	٠,٧٤
X١٩	١٩	٢٢	٤٧	٥٥	٢٠	٢٣	--	--	--	--	٤,٢٣	٠,٦٥
X٢٠	٦٦	٧٧	٢٠	٢٣	--	--	--	--	--	--	٤,٧٧	٠,٦٦
X٢١	٣٣	٣٨	٢٤	٢٨	١٠	١٢	٩	١٠	١٠	١٢	٤	٠,٧٠
X٢٢	١٤	١٦	٣٠	٣٥	٣٠	٣٥	١٢	١٤	--	--	٤,١٩	٠,٧٣
Av.	%٧١,٥١				%١٢,٧٩		%١٥,٧٠				٣,٩٩	٠,٦٩

يظهر في الجدول (٩) النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة لكل فقرة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (٧١,٥١%) وهذا ما يدل على أن هناك دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها ونسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (١٢,٧٩ %) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (١٥,٧٠%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣).

اختبار الفرضية

الجدول (١٠)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.3	٨٦	٣,٩٩	٠,٦٩	٢٧,٢٢	٠,٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان لتقنيات المحاسبة القضائية دور في الحد من ظاهرة غسيل الاموال.

وبما أن جميع الفرضيات الفرعية (الأولى والثانية والثالثة) تم اختبارها وقبول الفرضية البديلة لها، عليه يمكن القول الى انه تم نفي الفرضية الرئيسية الاولى وقبول الفرضية البديلة لها وهي انه يمكن لتقنيات المحاسبة القضائية الحد من جريمة غسل الاموال وتهريبها الى الخارج.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم من التحليلات النظرية والعملية لهذا البحث لاختبار دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

١. تعد ظاهرة غسيل الاموال من جرائم الكبرى ولها من انعكاس مباشر على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاخلاقية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات.
٢. للمحاسبة القضائية مجموعة من التقنيات تساعد في جمع المعلومات ومن ثم توصيل النتائج حول ذلك الى الجهة المعنية بهدف الحد من الاثار المترتبة على غسيل الاموال والحد من تهريبها.
٣. هناك مجموعة من الطرق والتقنيات التي يستخدمها مرتكبو جريمة غسل الاموال في تحويل ايرادات ومتحصلات الجرائم إلى أصول وممتلكات تبدو في صورة على انها مشروعة منها الطرق التقليدية ومنها التكنولوجية المتقدمة.
٤. هناك شبه اجماع بين المستجيبين على استمارة الاستبيان بانه هناك مخاطر لعملية غسيل الاموال والتي تتم من خلال المصارف.
٥. هناك شبه اجماع على ان هناك دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وتهريبها.

ثانياً. التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليها الباحث من نتائج في مراحل البحث المختلفة، فإنه يوصي بالآتي:

١. بما ان ظاهرة غسيل الاموال لها تأثير سلبي على اقتصاد البلد الى حد كبير لذا ينبغي على الحكومات القضاء على هذه الظاهرة.
٢. يوصي الباحث باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية التي تستعين بها في عملية جمع المعلومات ومن ثم توصيل النتائج حول ذلك الى الجهة المعنية بهدف الحد من الاثار المترتبة على غسيل الاموال والحد من تهريبها.
٣. على الجهات الحكومية وضع رقابة متينة على انشطة المصارف والتي يتم من خلالها القيام بظاهرة غسيل الاموال وتهريبها.
٤. ضرورة تحليل مصادر واستخدامات الاموال والتي تعتبر احدى التقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية والحصول على معلومات عن الصفقات ذات المبالغ الكبيرة والعلاقة بين أطراف الصفقة الواحدة.
٥. بما ان لتقنيات المحاسبة القضائية دور في الحد من ظاهرة غسيل الاموال عليه يوصي الباحث ضرورة قيام المصارف بتطبيق تلك التقنيات وذلك لما لها دور في القضاء على تلك الظاهرة والتي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل كبير وادخال موظفيها في دورات لزيادة الخبرة حول أساليب غسيل الأموال يساهم في الحد منها.

المصادر:

اولا: المصادر العربية

١. ابراهيم، الهادي محمد ادم وهارون، مصطفى، ٢٠١٦، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح سوق المال في الخرطوم، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥.

٣. الجبوري، نصيف جاسم والخالدي، صلاح هادي محمد، ٢٠١٣، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٩، العدد ٧٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤. الجليلي، مقداد احمد، ٢٠١٢، المحاسبة القضائية وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٤، العدد ١٠٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٥. الدليمي، خليل ابراهيم وطبيشات، راما بسام، ٢٠١٧، المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبيين القانونيين الاردنيين، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤٢.

٦. الدوغجي، علي، ٢٠١٢، دور الرقابة والتدقيق الخارجي في مكافحة غسيل الاموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ثلاثة وتسعون، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٧. السويفي، حيدر عبدالله عبد الحسين، ٢٠١٥، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الاموال، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد ١٨١، الاصدار ١٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل.

٨. العاني، طيبة ماجد حميد، ٢٠١٤، أثر تطبيق آليات مكافحة غسيل الاموال في الجهاز المصرفي في العراق في تقليص انتشار هذه الظاهرة دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون.

٩. العزي، عزيز اسماعيل محمد، ٢٠١٤، جرائم غسيل الاموال من المنظور الاسلامي، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ١، الاصدار ٣٣، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

١٠. الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان، ٢٠١٦، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١٢، العدد ١.

١١. المشهداني، بشرى نجم عبد الله والياور، أقدم علي عصام محمد علي، ٢٠١٢، دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عيّنة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ثلاثة وتسعون، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١٢. الهيتي، احمد حسين ونجم، رفاه عدنان، ٢٠١٠، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار - دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من ١٩٨٩-٢٠٠٨، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

١٣. خلف، بلاسم جميل، ٢٠١٢، ظاهرتي الفساد وغسيل الاموال اسبابهما ومخاطرهما ودورهما في تمويل الارهاب في العراق وسبل المعالجة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد ١٩، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٤. زعارير، ياسر وعبدالمنعم، اسامة وعثمان، محمد، ٢٠١٦، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية –دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الاردنيين، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد ٦، العدد ٣.
١٥. شعبان، انعام عثمان، ٢٠١٥، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، الغزة.
١٦. صالح، منال حسين لفتة، ٢٠١٦، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية وتأثيرها على القوائم المالية، مجلة الدنانير، المجلد ١، الاصدار ٨، الجامعة العراقية.
١٧. صالح، عبدالرسول سعد وكاظم، نور محمد ثابت، ٢٠١٧، دور الجهات الرقابية في مكافحة عمليات غسيل الاموال، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٣٧، العدد ١، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
١٨. ماجدة، بوسعيد،٢٠١٣، دور القطاع المصرفي في مكافحة جريمة تبيض الاموال، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Adebisi, J.F. and Gbegi, D.o, 2015, Fraud and the Nigerian Public Sector Performance: The Need for Forensic Accounting, International Journal of Business, Vol. 5, No. 5, Nigeria.
2. Enofe , A.O. and Okpako, P.O. and Atube , E.N. , 2013, The Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.26, University of Benin P.M.B., Nigeria.
3. Modugu, Kennedy Prince and Anyaduba, J.O., 2013, Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science, University of Benin, Vol. 4 No. 7.
4. Popoola, Oluwatoyin Muse Johnson and Che-Ahmad, Ayoib and Samsudin, Rose Shamsiah, 2014, Forensic Accounting and Fraud: Capability and Competence Requirements in Malaysia, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 10, No. 8, Malaysia.
5. Rezaee, Zabihollah and Lo, Daniel and Ha, Michael and Suen, Alexis, 2016, Forensic Accounting Education and Practice: Insights from China, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 8: Is